سنتخارج من مشروع كازابلانكا السوري في أقرب فرصة

طلال الخرافي: «الخليجية المغاربية» سوّقت مشروع «منازل رغد» بالرياض .. وأرباحه ضمن 2014

طلال الخرافي

الخرافي مترئسا عمومية «الخليجية المغاربية» (محمد خلوصي)

عاطف رمضان

قال رئيس مجلس ادارة الشركة الخليجية المغاربية القابضة طلال الخرافي ان البيانات المالية للشركة أظهرت نموا في الايرادات بنسبة 99٪ لتبلغ 803 آلاف دينار مقارنة بـ 402 ألف في 2012، مشيرا الى ان ارباح الشركة بلغت 176,5 ألف دينار ما يعادل 1,21 فلس للسهم مقارنة بخسائر بلغت 2,5 مليون دينار بواقع 17,44 فلسا للسهم في 2012.

وأضاف الخرافي خلال عمومية الشركة العادية التي عقدت امس بنسبة حضور بلغت 50٪ أن الشركة تابعت عملها وفقا للاستراتيجية والخطة الموضوعة من قبل مجلس الادارة والتي تسعى من خلالها لإعادة الشركة الى الربحية، موضحا ان الشركة قامت خلال 2013 بالاستثمار في عقارات مدرة للدخل في الكويت والاستثمار في السوق السعودي من خلال شراء أراض في مدينة الرياض ومدينة الخبر وذلك لتطويرهما كمشاريع سكنية.

176 ألف دينار أرباح الشركة لـ 2013

الشركة بدأت العمل على مطابقة أوضاعها مع قواعد الحوكمة

وأشار الى ان الشركة انتهت من تطوير مشروع منازل رغد السكني في منطقة المحمدية في الرياض ونجحت في تسويق وحدات المشروع، لافتا الى ان ارباح البيع ستدخل ضمن أرباح 2014.

وعن مشروع كازابلانكا في سورية قال ان العمل به لايزال متوقفا بسبب استمرار الاوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة واستمرار الحرب، وقد عملت الشركة على اخذ الاحتياطات اللازمة وعمل خطة طوارئ للمحافظة على حقوق المساهمين في المشروع واخذ المخصصات اللازمة، مشيرا الى ان الشركة قامت بنقل كل المستندات الرسمية الى الكويت للمحافظة عليها مما يجري في سورية في الوقت الحالي وستستمر الشركة في متابعة الاوضاع ومحاولة التخارج من المشروع في اقرب فرصة ممكنة.

وزاد قائلا: «الشركة في الوقت الحالي تسعى على دراسة افضل الخيارات لمشروع جنزور الراقي في ليبيا مع الاخذ بعين الاعتبار حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الدولة وفي الوقت ذاته تعمل الشركة على محاولة التخارج من المشروع بأفضل النتائج الممكنة وبما يعود بالأرباح على المستثمرين».

وعن مشروع دريم العقاري في المغرب قال ان الشركة عملت على البحث عن وسائل لتمويل المشروع وذلك اما من خلال تمويل بنكي أو عن طريق شريك استراتيجي ولم تتمكن الشركة من الحصول على الموارد المالية الكافية لتمويل المشروع وتنظر الشركة حاليا في الخيارات الأخرى ومدى تأثيرها على المساهمين.

وأفاد بأنه بناء على قرار هيئة أسواق المال رقم (25) لسنة 2013 الصادر بشأن حوكمة الشركات، بدأت الشركة العمل على مطابقة اوضاعها مع قواعد الحوكمة المنصوص عليها في قرار «الهيئة» وذلك من خلال مراجعة نظم وسياسات الشركة والهيكل التنظيمي مما يحقق افضل حماية وتوازن بين إدارة الشركة والمساهمين.

وأقرت الجمعية العمومية للشركة بنود جدول اعمالها والتي تضمنت اعتماد تقريري مجلس الادارة ومراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2013 والموافقة على عدم توزيع ارباح.

3 ملايين دينار صافي أرباح «جلوبل» للربع الأول

مها الغنيم

أعلن بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) نتائجه المالية للربع الأول المنتهي في 31 مارس 2014 محققا أرباحا صافية بلغت 3,1 ملايين دينار مقارنة بخسائر بلغت 3,9 ملايين دينار في الفترة المماثلة من 2013.

وقالت الشركة في بيان صحافي ان اجمالي الايرادات في الفترة ذاتها نما بواقع 86٪ ليبلغ 6,1 ملايين دينار وذلك اثر التحسن في أداء جميع أنشطة الشركة الأساسية المدرة للرسوم.

وأضاف أن الاعمال الاساسية المدرة للرسوم التي تتضمن ادارة الأصول والاستثمارات المصرفية والوساطة المالية حققت اجمالي ايرادات بلغت 4,2 ملايين دينار بنمو 53٪ عن الفترة المماثلة من 2013.

وأوضح ان ايرادات الرسوم والعمولات نمت بنسبة 30٪ مقارنة بالفترة المماثلة من 2013 لتصل الى 3,4 ملايين دينار، كما نمت الاصول المدارة لصالح العملاء منذ بداية العام بحوالي 0,2 مليار دولار لتصل إلى 4,3 مليارات دولار في 31 مارس 2014.

وأرجع «جلوبل» هذا النمو الى الاموال الجديدة التي استثمرت في المحافظ والصناديق الاستثمارية القائمة اضافة الى الأداء الجيد للصناديق المدارة، لافتا الى أنه يدير حاليا 24 صندوقا بإستراتيجيات مختلفة حققت العديد منها أداء فاق أداء مؤشرات القياس والصناديق المماثلة.

وذكر ان الايرادات الاخرى التي حققتها الشركة بلغت 1,3 مليون دينار متضمنة ايرادات غير مكررة بلغت مليون دينار نتيجة التخارج من أسهم حصلت عليها الشركة نتيجة تسوية لدين قديم مستحق كما بلغت استثمارات الشركة في الصناديق المدارة من قبلها 11 مليون دينار وحققت ايرادات بلغت 0,8 مليون دينار.

وقالت رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي للمجموعة مها الغنيم: «شهد منذ مطلع العام تحسن ملحوظ في حجم الانشطة من خلال الاعمال الأساسية المدرة للرسوم والافرع الخارجية بفضل ثقة عملائنا في الشركة والأداء المميز لجميع قطاعات الأعمال».

وأضافت الغنيم ان (جلوبل) أصبح من خلال مركزه المالي وتواجده الجغرافي اضافة الى كادره الوظيفي في جهوزية تامة لمواصلة تطوير أعماله الأساسية المدرة للرسوم على المستويين المحلي والاقليمي وخدمة عملائه.

في زيارة لوفد اقتصادي رفيع المستوى

الكويت تبحث الاستثمار بالصناعات الثقيلة في التشيك

الوفد الاقتصادي في براغ يبحث التعاون في مجالات الصناعات

براغ ـ كونا: قال أعضاء في الوفد الاقتصادي الكويتي الذي يزور التشيك برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة عبدالمحسن المدعج أن الوفد يبحث التعاون مع براغ في مجال الصناعات الثقيلة.

وأكد عضو غرفة تجارة وصناعة الكويت أسامة محمد النصف في تصريح لـ «كونا» عقب لقاء مع غرفة التجارة التشيكية بحضور عدد من رجال الأعمال والصناعيين في التشيك أن الزيارة تهدف للبحث عن مجالات تعاون جديدة وتوسيع التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين الصديقين.

وأضاف أن العلاقات الاقتصادية محدودة مع التشيك ولا تعكس بتاتا عمق العلاقات السياسية مع هذا البلد الذي احتفل في مايو العام الماضي بمرور 50 عاما على إقامة علاقات ديبلوماسية مع الكويت.

وأعرب النصف عن أمله في أن تسهم الزيارة في الدفع بمستوى العلاقات التجارية والاقتصادية بما يرتقي إلى مستوى العلاقات السياسية المتطورة بين البلدين الصديقين.

وأوضح أن زيارة وفد غرفة التجارة والصناعة الكويتي الأولى من نوعها بينما قام وفد غرفة التجارة والصناعة التشيكي بزيارات محدودة إلى الكويت معربا عن أمله في أن تقام معارض تجارية بين البلدين تمكن الجانب الكويتي من الاطلاع على المنتجات التشيكية وإمكانية استيرادها.

وحول أبرز المواضيع المطروحة على جدول أعمال الزيارة أوضح النصف أن تطوير العلاقات الاقتصادية مع التشيك محور اللقاءات بين الجانبين مؤكدا أهمية التشيك كبلد صناعي هام تتطلع الكويت إلى صناعاته الثقيلة التي يمكن أن تنافس غيرها من حيث القيمة والنوعية.

ويضم الوفد الكويتي الذي يرأسه الوزير المدعج ممثلين عن اتحاد الصناعات واتحاد شركات الاستثمار بالإضافة إلى غرفة تجارة وصناعة الكويت.

من جانبه أكد عضو الوفد نائب رئيس شركة الاستثمارات المالية الدولية صالح السلمي أهمية الزيارة الأولى من نوعها التي تأتي تتويجا للعلاقات الطويلة بين البلدين الصديقين اللذين احتفلا العام الماضي بمرور خمسين عاما على إقامة علاقاتهما الديبلوماسية.

وقال السلمي إن الزيارة تهدف إلى تعزيز الفرص الاستثمارية بين البلدين الصديقين واطلاع شركائنا التشيك على مدى التطور والنهضة العمرانية الشاملة التي تشهدها الكويت.

وأضاف أن العلاقات بين الدول تبدأ دائما بالاقتصاد وأن الاستثمار جزء مهم من الاقتصاد وهو المحرك الأساسي له معتبرا الزيارة واحدة من الزيارات الهادفة لتوطيد العلاقات مع دول العالم واستثمار هذه العلاقة بالوجه الصحيح الذي يعود بالنفع على كلا الطرفين.

وحول الموضوعات المطروحة قال السلمي إن جدول الأعمال مفتوح على العديد من المواضيع، حيث يحضره العديد من الشركات التشيكية المختصة في الصناعات الثقيلة لعرض أفكارها وتصوراتها، مضيفا أن الوفد يسعى لإبراز ريادة الكويت في المبادرات.

من جانبه قال عضو مجلس اتحاد الصناعات الكويتية خالد مهلهل المضف إن هناك اهتماما كبيرا من قبل اتحاد الصناعات لزيارة دول مختلفة للبحث في إمكانية التعاون بينها وبين الدول الصديقة.

وشدد في تصريح لـ «كونا» على أن الكويت مهتمة على الدوام بالبحث عن شركاء أقوياء يمكن لهم أن يحملوا خبراتهم الفنية والتقنية بما يعود بالنفع على البلاد.

وقال إن التشيك بلد يمتلك صناعات ثقيلة جيدة وقادرة على المنافسة وبالتالي فإن تبادل الآراء في هذا الخصوص بين الجانبين من شأنه في نهاية المطاف تقديم خدمة هامة لهما.

«اتحاد الشركات»: أي تعديلات بقانون هيئة الأسواق يجب أن تكون في صالح استقلاليتها

د. رمضان الشراح

أوضح أمين عام اتحاد شركات الاستثمار د.رمضان الشراح أنه وانطلاقا من حرص الاتحاد على النهوض بقطاع الخدمات المالية والاستثمارية إلى أرقى المستويات، فقد سعى الاتحاد الى مراجعة كافة القوانين والتشريعات التي من شأنها أن تطور العمل في الأسواق المالية من خلال إبداء رأيه بالمقترحات والرؤى المختلفة ذات الصلة بالأسواق، ومن ذلك قانون هيئة أسواق المال رقم (7) لسنة 2010، حيث قام بتقديم مقترحاته إلى هيئة أسواق المال، وزارة التجارة والصناعة، ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الأمة، وذلك وفقا للأهداف المنوطة بعمل الاتحاد، كما عمد الاتحاد إلى عقد لقاءات مع تلك الجهات لشرح وتبيان وجهة نظره الفنية إزاء التعديلات والمقترحات المطروحة بشأن تطوير القوانين، وللتأكيد على دور هيئة أسواق المال في تفعيل والارتقاء بالأسواق المالية.

ويؤكد الاتحاد على ان إنشاء هيئة أسواق المال جاء للنهوض بالقطاع المالي، كما يؤكد على تطلعه الى أن يكون دور الهيئة دائما وحيويا في تعميق وتوسيع قاعدة أسواق المال والنهوض بها لتتماشى مع الأسواق الخليجية والعالمية، فالهيئة تعد احدى ركائز الاقتصاد الوطني، وأن أي تعديلات في قانونها يجب أن تكون في صالح استقلاليتها والتوسع بأوجه الرقابة والتطوير.

في كتاب بمقترح لسياسات الإصلاح الإداري في «العام»

«الجمعية الاقتصادية»: تقديم برنامج إصلاح اقتصادي قابل للتطبيق

أصدرت الجمعية الاقتصادية الكويتية كتيبا يحتوي على برنامج عمل حكومي لصياغة وتطبيق سياسات الإصلاح الإداري في القطاع العام الكويتي، وهي خطوة أخرى ضمن سلسلة نشاطات الجمعية المتعلقة بإصلاح القطاع العام في الكويت، والذي تبنته الجمعية كمدخل عملي لإصلاح الاختلال الهيكلي الذي تعاني منه الكويت.

ويتضمن البرنامج المقترح من قبل الجمعية خمسة خطوات عملية يمكن للحكومة أن تتبناها لتنفيذ سياسات الإصلاح الإداري في القطاع العام، وهي كالتالي:

● تحديد عدد من الجهات الحكومية لتطبيق برامج خطة الإصلاح عليها، لاختبار مدى ملاءمة تعميم تلك البرامج الإصلاحية على القطاع الحكومي.

● تطبيق سياسات «جزر الكفاءة» على عملية اختيار وترقية العاملين واختيار القيادات في الجهات الحكومية المختارة لتطبيق برامج خطة الإصلاح عليها، مع إعفائها من القيود التي يفرضها ديوان الخدمة المدنية في تعيين الموظفين.

● إلزام «جزر الكفاءة» بمتطلبات أكثر وضوحا فيما يتعلق بالكفاءة، وقياس الأداء، والحكم السليم.

● منح الجهات الحكومية المختارة مرونة أكبر في العمل الإداري مقابل متطلبات تدقيق أكثر من حيث الكفاءة، وتحقيق الأهداف، والالتزام بقواعد الحكم الصالح.

● تمهيد البيئة التشريعية لتنفيذ البرنامج.

وقال رئيس الجمعية الاقتصادية طارق الصالح: «يهدف الإصدار الجديد للجمعية تحت عنوان «برنامج العمل الحكومي لصياغة وتطبيق سياسات الاصلاح الإداري»، إلى توظيف سياسات الإصلاح الإداري في القطاع العام التي استخلصتها مبادرة الجمعية من خلال ترجمتها لخطوات عملية نحو تأسيس قطاع جديد وعصري من المؤسسات الحكومية التي تدار بالنتائج ووفق معايير واضحة لقياس الأداء، ووفق مبادئ الحكم الرشيد القائم على مبدأ المساءلة والمحاسبة».

وأضاف الصالح: «تأمل الجمعية أن يوفر البرنامج الإصلاحي المقترح لمتخذي القرار في الدولة نقطة انطلاقة لتدشين خطوات إصلاحية قابلة للتطبيق على أرض الواقع بدون التنازل عن جوهر الإصلاحات الملحة، والتي لا يمكن بدونها تحقيق التوازن في اقتصاد الدولة. كما ترحب الجمعية بجميع الأطراف المعنية لمناقشة برنامج العمل الحكومي المقترح، وتبادل الرؤى والأفكار حوله، لتتضافر الجهود نحو تحقيق الهدف المشترك الأسمى، وهو وضع الكويت على طريق التنمية الاقتصادية المستدامة».

وقال الصالح: «ترى الجمعية أن القطاع الحكومي يشكل قاطرة رئيسية لاقتصاد البلاد، وأن إصلاحه هو البوابة الرئيسية لتطوير مفهوم الفرد تجاه المجتمع ودوره في الحياة الاقتصادية كعنصر منتج، والتحول الشامل في الثقافة السائدة عن مفهوم الدولة الريعية. إن التحديات التي تواجهها منطقتنا تحتم وجود جهاز دولة قوي قادر على استقراء الأحداث، ومن ثم فإن النقاش في موضوع الاستدامة لم يعد ترفا فكريا، لاسيما بعد أن بات تحول الفوائض المالية للدولة وشيكا، وهو أمر، وإن كان لا يعني بالضرورة وجود تراجع حاد في الملاءة المالية للدولة، يعني أن الدولة من الناحية الاقتصادية قد دخلت مرحلة تحتم البدء في اتخاذ إصلاحات اقتصادية وإدارية عاجلة. وخلافا للمفهوم الرائج، ليست كل الإصلاحات أليمة اجتماعيا. ودولة الكويت حاليا في وضع مالي يمكنها من تحقيق عدد من الإصلاحات الممكنة».

«هيئة الاستثمار» تسعى لتعزز استثماراتها هناك 22 مؤسسة كويتية تستثمر 261 مليون دولار في تونس

تونس ـ كونا: بحث المدير التنفيذي لقطاع الاحتياط العام ورئيس وفد الهيئة العامة للاستثمار بدر العجيل امس مع رئيس الحكومة التونسية مهدي جمعة سبل تعزيز التعاون بين الهيئة وتونس في مجالات الاستثمار.

وقال العجيل في تصريح صحافي أدلى به لوسائل الاعلام عقب اللقاء انه كان «مثمرا ويأتي في إطار تعزيز آفاق الشراكة بين تونس والهيئة» وقد تم فيه استعراض المشاريع والاستثمارات الكويتية التي قامت بها الهيئة عبر ذراعها المالية في تونس (المجموعة التونسية الكويتية للتنمية) وتقييم واقعها وآفاقها.

وأكد أن رئيس الحكومة التونسية أبدى خلال اللقاء اهتمامه بالاستثمارات الخليجية والكويتية، مشيرا إلى أهمية تعزيز تبادل الزيارات والتواصل بين فريق عمل (المجموعة التونسية الكويتية للتنمية) وبين القائمين والمسؤولين بالوزارات والجهات التونسية المعنية في هذا المجال.

وذكر أن اللقاء تناول ايضا توجهات الحكومة التونسية وسبل تعزيز العلاقات الاقتصادية الى جانب المشاريع التي يرغب الجانب التونسي في عرضها على (المجموعة التونسية الكويتية للتنمية) ومناقشة الفرص المتاحة للاستثمار في تونس.

مضيفا ان رئيس الحكومة أكد أهمية وجود خطة متكاملة مع الأطراف المعنية لإيجاد أرضية خاصة للاستثمارات الخليجية في تونس.

وأشار العجيل الى أن وفدا يمثل القطاع الخاص الكويتي سيزور تونس قريبا وعلى الارجح في 22 يونيو المقبل لبحث مجالات الاستثمار والشراكة المتاحة مع رجال الأعمال التونسيين.

من جانبه أكد المدير العام للوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار الخارجي خليل العبيدي في تصريح أدلى به عقب اللقاء وأوردته وكالة الأنباء التونسية الرسمية «الاهتمام الذي يوليه الوفد الكويتي للاستثمار في تونس لاسيما في قطاعات السياحة والصناعة والبنية التحتية والسيارات والاتصالات».

وأشار العبيدي الى أن تونس تضم 22 مؤسسة كويتية باستثمارات اجمالية تقدر بقيمة 419 مليون دينار تونسي (حوالي 261 مليون دولار) وهي تشغل حوالي 4400 عامل، موضحا أن هذه المؤسسات التي تنشط 15 مؤسسة معظمها في القطاع السياحي و3 مؤسسات في الصناعة ومؤسستان في الصناعات الالكترونية وواحدة في كل من الاتصالات وقطاع البناء.

وذكر أن كلفة انشاء المؤسسات في تونس «تنافسية» وأن اليد العاملة فيها تتمتع بالكفاءة والخبرة في مختلف المجالات الى جانب وجود مستوى تأهيلي وتعليمي متطور قادر على المساهمة في انجاح مختلف المشاريع الاستثمارية.